الأمم المتحدة S/2007/503

مجلس الأمن

Distr.: General
22 August 2007
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

أولا – مقدمة

١ – مدد مجلس الأمن، بموجب قراره ١٧٤٣ (٢٠٠٧) ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وطلب إليّ أن أقدم تقريرا عن تنفيذها في موعد لا يتجاوز ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧. ويغطي هذا التقرير التطورات الرئيسية منذ التقرير الذي قدمته في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (S/2006/1003) والتقدم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة على النحو المحدد في قرارات مجلس الأمن ١٥٤٢ (٢٠٠٤) و ١٦٠٨ (٢٠٠٥) و ١٦٥٨ (٢٠٠٦) و ١٧٠٢ (٢٠٠٦) و ١٧٤٣ (٢٠٠٧)، كما يقدم توصيات للمستقبل.

ثانيا – التطورات السياسية

٢ – ظلت حكومة هايتي المتعددة الأحزاب التي شكلها الرئيس بريفال في أيار/مايو ٢٠٠٦ تحظى بتأييد شعبي واسع، مستندة بشكل خاص إلى التحسنات المحرزة في مجال الأمن. وشملت الإنجازات الاقتصادية للحكومة تحقيق استقرار العملة المحلية وانخفاض ملحوظ في التضخم. وسعى الرئيس بريفال إلى ترسيخ سيادة القانون من خلال مبادرات تهدف إلى تعزيز الإصلاح القضائي ومكافحة الفساد والاتجار بالمخدرات. وخلال الزيارة التي قمت بها لهايتي في ١ و ٢ آب/أغسطس، حث الرئيس على استمرار دعم الأمم المتحدة وطلب إعادة توجيه البعثة لنفسها مع تركيز أكبر على الإصلاح القضائي، والدعم المؤسسي، وتقديم الخدمات الأساسية، وأن تضطلع بمهام إضافية مثل إدارة الحدود. وواصل الرئيس بريفال أيضا الجهود المبذولة لتعزيز التعاون الإقليمي، خاصة مع الجماعة الكاريبية ومن خلال إجراء زيارات لعدد من الشركاء الرئيسيين داخل المنطقة وخارجها.

240807 240807 07-46375 (A)

٣ - وفي ١٨ أيار/مايو، أهاب الرئيس بريفال بسكان هايتي أن يشاركوا في ”حرب على الفساد“ واستئصال المسؤولين الذين يقبضون الرشوة. وأبدى التزامه بتلك السياسة باتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة بعد معالجة الحالة الأمنية في أحياء الأكواخ في المناطق الحضرية. وفي حزيران/يونيه، أدت ثاني أكبر عملية مصادرة للمخدرات غير المشروعة في تاريخ هايتي إلى إلقاء القبض على اثني عشر شخصا، نصفهم من موظفي الشرطة. وبعد بضعة أسابيع، أُلقي القبض على أربعة رجال أعمال على علاقة بفضيحة فساد مصرفي على مستويات رفيعة. واستمرت الجهود المبذولة لمكافحة الجريمة المنظمة بإلقاء القبض على عدة أشخاص رئيسيين على علاقة بالاتجار بالمخدرات وعلى رجلي أعمال بارزين متهمين بالغش.

٤ - وحافظ الرئيس على حكومته المتعددة الأحزاب من خلال الحوار المستمر مع الأحزاب السياسية والمشرعين وممثلي المجتمع المدني. غير أن العلاقة بين الحكومة والبرلمان بقيت متوترة لعدة أسباب منها استدعاء مجلس النواب لعدة وزراء وسعي بعض المشرعين إلى استبدال رئيس الوزراء في أواخر تموز/يوليه. وتعرض وزير الثقافة والاتصالات لتصويت بحجب الثقة، وعلى أساس ادعاءات بسوء استخدام الأموال العامة واستقال في أوائل آب/أغسطس. وكان هناك أيضا عدد من ادعاءات الفساد ضد مشرعين.

٥ - وبقيت الكتل السياسية في البرلمان متقلبة وتسبب معدل التغيب المتكرر في تأجيل الدورات. وخلال الدورة العادية الأولى في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، اعتمدت الهيئة التشريعية ميزانية الدولة، وأجازت خمسة مشاريع بقوانين عن قروض الدولة وآخر يتعلق بالبرامج الإنمائية، وصدقت على أربع اتفاقيات دولية. وشهدت دورة حزيران/يونيه الاستثنائية عملا مكثفا. واجتمعت لجان مختلفة بالوزراء لاستعراض مسائل الميزانية والمسائل الإدارية والتحقيق في الخلافات البارزة. وفي تطور يستحق الترحيب، أجاز مجلس الشيوخ مؤخر مشروعي قانونين من ثلاثة بشأن استقلال السلطة القضائية (انظر الفقرة ٤١).

٦ - وعانت بعض الأحزاب السياسية الرئيسية من صراعات داخلية ومن انعدام الوحدة مع ممثليها في البرلمان والحكومة المحلية. وبدأت بعض الأحزاب في حزيران/يونيه استعراضا وطنيا لمشروع قانون عن إصلاح الأحزاب السياسية سيقدم للمجتمع المدني من خلال اجتماعات إقليمية. وفي حزيران/يونيه أيضا، بدأ ائتلاف ليسبوا، وهو الائتلاف الانتخابي الذي أتى بالرئيس بريفال إلى السلطة، في تنظيم اجتماعات إقليمية لتعزيز تحوله إلى حزب سياسي.

٧ - وكان هناك اهتمام سياسي ملحوظ بإيجاد عملية لاستعراض الأحكام الواردة في دستور عام ١٩٨٧ التي تم انتقادها على أنها متناقضة أو غير عملية. وحظيت هذه المسألة

باهتمام إضافي بسبب انتخابات مجلس الشيوخ المقبلة. و لم ينشأ أي اتفاق فيما يتعلق بأفضل طريقة للاضطلاع بهذه الإصلاحات. وتشددت أحزاب سياسية عديدة على أنه ينبغي أن يتم الإصلاح الدستوري من خلال الآليات المنصوص عليها في الدستور. ودعا آخرون إلى وضع دستور جديد. وهناك أيضا مواقف متنافرة بشأن مسائل رئيسية ذات صلة من قبيل النظام الانتخابي وازدواج الجنسية ووضع الجيش.

٨ - وواصل الرئيس بريفال مد نطاق جهوده للتوعية إلى خارج العاصمة لتشمل البلديات وأبدى اهتمامه باللامركزية وتعزيز الحكم المحلي. وبهذه المناسبة، دعا جميع العُمد ونوابهم للاجتماع بالمسؤولين الحكوميين. وشجّع الرئيس بريفال العُمد على أن يستبقوا الأحداث بزيادة الإيرادات المحلية ومكافحة الفساد. غير أن السلطات المحلية المنتخبة حديثا مقيَّدة بموارد غير كافية وإطار قانوني غير كامل. والإدارات البلدية، التي تستمد معظم إيراداتها من تحويلات الحكومة المركزية، غالبا ما تفتقر للوسائل اللازمة لتقديم الخدمات للسكان. وتفتقر بعض السلطات المحلية للمرافق المادية اللازمة للعمل بشكل فعَّال. والعلاقات مع ممثلي الدولة في المقاطعات معقدة بسبب حقيقة أن الحكومة الانتقالية هي التي عينتهم و لم تقم الحكومة الحالية بتثبيتهم أو استبدالهم.

الانتخابات

٩ - في ٢٩ نيسان/أبريل، نُظِّمت انتخابات إعادة على الصعيدين المحلي والبلدي دون وقوع أي حوادث خطيرة. وكان حوالي ٠٠٠ ٣٠٠ مواطن مؤهلين للإدلاء بأصواتهم. وكانت مشاركة الناخبين متفاوتة نسبيا، فتراوحت بين أقل من ١٠ في المائة وأكثر من ٤٠ في المائة. ويسرت البعثة إجراء الانتخابات بتقديم المساعدة اللوجيستية والإدارية للمجلس الانتخابي المؤقت، وقامت مع الحرس الانتخابي والشرطة الوطنية الهايتية بضمان الأمن. وبالاستناد إلى نتائج هذه الانتخابات وانتخابات سابقة، يحكم أعضاء الحكومة المتعددة الأحزاب (ليسبوا، والاندماج، ومنظمة الشعب المناضل والاتحاد، وآليان، وفانمي لافالاس) في ٩٣ من ١٤٠ بلدية. وفازت ليسبوا بـ ٢٧ بلدية، وهو أكبر عدد يحصل عليه أي حزب. وكانت مشاركة المرأة كناخبة ومرشحة أعلى منها في أي من الانتخابات السابقة. وجرى انتخاب خمس وعشرين امرأة كعُمد، مما يمثل زيادة حادة من عدد ست نساء انتخبن في عام ٢٠٠٠.

١٠ - ونُشرت نتائج الجمعية على الصعيد دون المحلي في ٧ آب/أغسطس. ويدعو الدستور حاليا إلى إجراء انتخابات غير مباشرة لإنشاء مجالس وجمعيات على صعيد البلديات والمقاطعات وفيما بين المقاطعات وإلى تعيين أعضاء مجلس انتخابي دائم، فضلا عن قضاة حتى

مستوى الاستئناف. ولم يقدم للبرلمان بعد مشروع قانون يحدد أساليب لإجراء مثل هذه الانتخابات غير المباشرة. وفور إجازة التشريع، فإنه من المتوقع أن تستغرق عملية تنظيم هذه الانتخابات غير المباشرة ما لا يقل عن ثلاثة أشهر. وقد جرى تأمين التمويل اللازم لهذه الانتخابات (المقدر بحوالي ٠٠٠ ٥٠٠ دولار). وعلاوة على ذلك، ستنتهي مدة عضوية ثلث أعضاء مجلس الشيوخ في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وينبغي إجراء انتخابات مجلس الشيوخ بحلول نهاية عام ٢٠٠٧. ولم يؤمن بعد التمويل (المقدر بحوالي ١٦ مليون دولار) اللازمة لانتخابات مجلس الشيوخ. والبعثة على استعداد لتقديم الدعم اللوجيستي والأمني لكلا العمليتين الانتخابيتين.

١١ - وستسعى عملية لتسجيل الناخبين سيطلقها المكتب الوطني الهايتي لتحديد الهوية والمجلس الانتخابي المؤقت بالتعاون مع منظمة الدول الأمريكية إلى تحديث قوائم الناخبين قبل إجراء انتخابات مجلس الشيوخ. وستعالج أساسا حالة الأفراد الذين بلغوا سن ١٨ منذ تسجيل عام ٢٠٠٥ والذين لم يسجلوا أنفسهم في ذلك الحين.

الدعم المؤسسي وتقوية الدولة

١٢ - ستتوقف فعالية مؤسسات الحكم في هايتي قبل كل شيء على التزام القيادة السياسية والمجتمع المدني في هايتي بالحوار المستمر والتعاون البناء، على الرغم من أن هناك أيضا أمرا حيويا يتمثل في تقديم الخبرات والدعم المادي. فقد ورث المسؤولون المنتخبون مؤسسات ضعيفة تعاني من نقص في الموظفين المؤهلين والهياكل الأساسية غير الكافية ومحدودية موارد الميزانية والموارد المادية. وفي مواجهة ذلك، تواصل البعثة تعزيز المهارات وتشجيع التنسيق بين جهود المساعدة الدولية، مع تقديم المساعدة التقنية العاجلة ومشورة الخبراء لتطوير المؤسسات الرئيسية، بما فيها مكتب الرئيس والوزارات الرئيسية والبرلمان والهيئات المحلية ذات الصلة.

١٣ - وقد تعاونت البعثة عن كثب مع الحكومة والمشرعين، بما في ذلك من خلال المشورة الرامية إلى تعزيز التنظيم الداخلي للبرلمان. ويسرت الاتصالات بين البرلمان والمجتمع المدني والحكومات المحلية، ودعمَّت اجتماعات مواضيعية بين البرلمانيين والمجتمع الدولي. وستقدم مساعدة إضافية إلى البرلمان من خلال تبادل أفضل الممارسات مع هيئات تشريعية وطنية أخرى وتشجيع جهود تنسيق الدعم الدولي. وستواصل البعثة دعمها للاتصال البرلماني من خلال مراكز تعدد الوسائط في ١٠ مقاطعات.

١٤ - ولتعزيز أثر التعاون الدولي واستدامته، شجعت البعثة ومنظومة الأمم المتحدة في مجملها اجتماعات تنسيق منتظمة بين المانحين والسلطات الوطنية على الصعيدين التقني والسياسي، بما في ذلك المناقشات بين الحكومة وفرقة عمل المجتمع الدولي بشأن تلك المناطق

التي تضررت بشكل خاص من عنف العصابات (انظر الفقرة ٦٠). ويسرت البعثة أيضا مشاورات شهرية بين الرئيس ورئيس الوزراء والمجموعة الأساسية.

١٥ - وساعدت البعثة وزارة الداخلية والحكم المحلي في إنشاء مجالس بلدية بتقديم الخبرة التقنية بشأن مواضيع من قبيل مبادئ الميزانية والإدارة. ودعمت البعثة أيضا برامج تدريبية لـ ٥٨ مراقبا ماليا. وللاستجابة للاحتياجات الطارئة ومساعدة السلطات المحلية على ضمان مستوى أدنى من حكم محلي يؤدي وظيفته، دعمت البعثة ١٦٦ مشروعا سريع الأثر (٢,٠٢ مليون دولار)، بما في ذلك ٩٢ مشروعا لإصلاح المباني العامة اللازمة لعمل الحكومات المحلية. ويجري تنفيذ مشروع إضافي سريع الأثر (٠٠٠ ٢٠٠ دولار)، مع وزارة الداخلية والحكم المحلي، لتزويد كل العُمد ومندوبي المقاطعات ونواب المندوبين بمجموعات لبدء تشغيل البلديات. ولم تقدم تلك المشاريع الدعم إلى الحكم المحلي فحسب في وقت لم تصل فيها المساعدة الأخرى فحسب، بل إنها أيضا مهَّدت الطريق لتعزيز دعم المسؤولين المنتخبين حديثا للبعثة.

١٦ - وتمسكا بأولويات الحكومة، ستواصل البعثة بالاشتراك مع الفريق القطري للأمم المتحدة تركيزها على بسط سلطة الدولة وبناء القدرات المحلية، خاصة فيما يتعلق بتقديم الخدمات العامة وتطوير نظام الضرائب المحلية وتعزيز الحكم الرشيد. وعند القيام بذلك، سيصبح من الضروري تقوية الصلات بين المؤسسات على الصعيد المحلي، ودعم إصلاح الدولة واللامركزية وتشجيع الشفافية ومكافحة الفساد. ويعد الدعم الثنائي التكميلي حاسما للوفاء باحتياجات الهياكل الأساسية وتقديم خبرات مكملة لخبرة البعثة، خاصة في مجالات من قبيل سجل الممتلكات، وبناء القدرات، بما في ذلك الخدمة المدنية وتوليد الإيرادات المحلية.

الإدارة المتكاملة للحدود

١٧ - يعتبر عدم سيطرة هايتي على حدودها البرية والبحرية عاملا لعدم الاستقرار يؤثر في استمرار الإدارة السياسية والاقتصادية، والأمن، والتنمية المؤسسية للبلد. ونظرا لوجود سواحل غير محمية تمتد إلى ٦٠٠ ١ ميل، وموانئ بحرية غير محروسة، ومهابط طائرات سرية متعددة فإن البلد تصبح عرضة لتسلل مهربي الأسلحة، والمخدرات، وغيرهم من المتاجرين غير الشرعيين الذين تؤدي أنشطتهم، إن لم توقف، إلى إثارة عدم الاستقرار من جديد. وكانت هناك تقارير كثيرة عن أنشطة الاتجار عبر حدود هايتي البرية، وموانئها، وسواحلها، وعبر مهابط الطائرات الصغيرة المتعددة فيها. وقد اعتبرت البعثة في تقييم الأخطار الذي أجرته (انظر الفقرة ٢٦) أن الاتجار غير المشروع وفساد المؤسسات الذي ينتج عنه يشكلان

خطرا كبيرا يهدد الاستقرار. وهناك أيضا فاقد كبير في إيرادات الدولة نتيجة وجود أوجه خلل في دائرة الجمارك وإدارة الموانئ.

١٨ - ولانعدام قدر أساسي من الإدارة الفعالة للحدود تأثير مباشر على جهود السلطات الهايتية والبعثة من أجل تعزيز الأمن، وسيادة القانون، ودعم المؤسسات. وأقرت الحكومة خطة استراتيجية مدتها ثلاث سنوات لتعزيز النظام الجمركي الهايتي، والتي أعدتها دائرة الجمارك بدعم من صندوق النقد الدولي. بيد أن بسط سلطة الدولة بطريقة شاملة على الحدود يتطلب نهجا متكاملا حتى يكون له دور رئيسي في ترسيخ الاستقرار. وفي هذا الصدد، أبدت الحكومة مؤخرا اهتمامها بإيجاد آلية مناسبة لإدارة شاملة للحدود.

١٩ - وحددت البعثة أربعة أهداف أساسية في هذا المجال: دعم وضع استراتيجية متكاملة لإدارة الحدود وتعزيز مؤسسات الدولة ذات الصلة؛ وتحسين أمن الحدود، بما يحد من أنشطة الاتجار غير المشروع؛ وزيادة الإيرادات وتحصيل الضرائب؛ ودعم الترتيبات عبر الحدود.

٢٠ - ويمكن أن تسهم البعثة إسهاما أساسيا في دعم بسط سلطة الدولة على الحدود البرية والبحرية في انتظار وضع وتنفيذ استراتيجية شاملة لإدارة الحدود تؤيدها الحكومة. وبخصوص تحسين أمن الحدود، سيلزم أن تعيد البعثة نشر وتوجيه بعض العناصر من ضباطها العسكريين وأفراد الشرطة لمساعدة الحكومة على ضبط الحدود البرية والبحرية (انظر الفقرتين ٢٨ و ٢٩ أدناه). والخبرة الدولية ضرورية لمساعدة الحكومة على وضع وتنفيذ استراتيجية من هذا القبيل وكذا توجيه جهود البعثة في مجال الأمن بوجه عام ومساعدة حكومة هايتي في إدارة الحدود.

ثالثا - الحالة الأمنية

العمليات الأمنية

٢١ - طرأ تحسن كبير في الحالة الأمنية، ولا سيما في المناطق الحضرية التي كانت سابقا تحت سيطرة العصابات. ويمثل إعادة بسط سلطة الدولة على هذه المناطق خطوة هامة إلى الأمام. وفي الأقاليم، ظلت الحالة الأمنية هادئة نسبيا. بيد أن الحالة لا تزال هشة، (انظر الفقرة ٢٦ أدناه)، وينبغي تدعيم ما تحقق من مكاسب لمنع الارتداد وتعزيز الاستقرار الطويل الأمد.

٢٢ - وتبين عدم جدوى الحوار الذي استهلته الحكومة مع أعضاء الجماعات المسلحة في تموز/يوليه ٢٠٠٦ لدفعهم إلى نزع أسلحتهم طواعية، مما حدا بالحكومة والبعثة إلى زيادة الضغط على العصابات. وأعيد بسط سلطة الدولة على مناطق حضرية، وبخاصة على بور -

أو - برانس وغوناييف، وتأتى ذلك بفضل مجموعة من العمليات الأمنية المكثفة المستندة إلى معلومات استخباراتية. وفي الفترة من ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧، أجرت البعثة والشرطة الوطنية الهايتية ١٩ عملية أمنية في المجموع في سيتيه سولي ومارتيسان. وأدت تلك العمليات إلى إزاحة الزعماء الرئيسيين للعصابات، وأفضت، إلى جانب عمليات مشتركة أخرى نظمت في جميع أنحاء البلد، إلى إلقاء القبض على نحو ٨٥٠ فردا مشتبها بانتمائهم إلى عصابات بحلول نهاية تموز/يوليه. وفي البداية، شن أعضاء الجماعات المسلحة هجمات مضادة متواصلة أسفرت عن جرح ستة من أفراد حفظ السلام. بيد أن المقاومة المسلحة أصابها ضعف ملحوظ بعد فرار زعيمين رئيسيين من زعماء العصابات من المنطقة. وقد مهَّدت تلك العمليات السبيل أمام عودة الشرطة الوطنية الهايتية، بدعم من البعثة، إلى تلك المناطق، في آذار/مارس، ليبدأ تسيير دوريات مشتركة في سيتيه سولي.

٢٣ - وفي مارتيسان، كان التنافس بين العصابات مصدرا للعنف. ففي كانون الثاني/يناير وحده، اكتشفت ٢٩ جثة. وقامت البعثة والشرطة الوطنية الهايتية بمجموعة من العمليات المحددة الهدف لإلقاء القبض على عناصر معينة أدت إلى انخفاض حاد في مستوى العنف. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، أنشئ مكتب تتقاسمه العناصر العسكرية والشرطية والمدنية للبعثة وقوات الشرطة الوطنية الهايتية. وتقوم الشرطة الوطنية الهايتية والبعثة الآن بتسيير دوريات مشتركة رحب بها السكان. ولكن، بينما تدني عنف العصابات، طرأ تزايد مواز في حالات القتل على أيدي الغوغاء.

٢٤ - وأدت العمليات الأمنية الأخيرة أيضا إلى تحسن كبير في غوناييف حيث باتت العصابات مطوقة. فعلى إثر عدد من الحوادث العنيفة، من بينها القتل الوحشي لكل من المتحدث باسم حزب فانمي لافالاس ومدير إذاعة غوناييف، اقدمت البعثة والشرطة الوطنية الهايتية على تعزيز عملياتها الأمنية في مطلع أيار/مايو. وخلال أنشطة مكثفة دامت شهرين، وركزت تركيزا كبيرا على أحياء الأكواخ غير المستقرة، ألقي القبض على نحو ٩٠ فردا.

٢٥ - كما أُحرز تقدم أولي في مكافحة الاتجار بالمخدرات. فقد أجرت وحدة مكافحة المخدرات التابعة للشرطة الوطنية الهايتية عمليات محدودة، تيسرت بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، منها عملية تمت في ليوغان في ٣١ أيار/مايو وأفضت إلى ضبط ٤٢٠ كيلوغراما من الكوكايين وإلقاء القبض على خمسة من ضباط الشرطة الوطنية الهايتية ورعايا أجانب. وعملية الضبط تلك تدل إلى حد ما على استخدام هايتي كنقطة عبور هامة لشحن المخدرات إلى الولايات المتحدة وأوروبا.

٢٦ - وفي تموز/يوليه، أجرت البعثة تقييما مفصلا للأخطار، حدد ثلاثة أخطار أمنية تواجه هايتي. ففي المقام الأول، هناك احتمال حدوث اضطرابات مدنية، تزايد بسبب بيئة تتسم باستمرار فجوة اجتماعية - اقتصادية عميقة، تفاقمت بسبب مستوى مرتفع من البطالة وتطلعات شعبية كبيرة. وثانيا، لا تزال إمكانية تجدد العنف المسلح في البلد كبيرة. فرغم حقيقة إلقاء القبض على عدد كبير من المجرمين المشتبه فيهم في عام ٢٠٠٧، فقد صودرت أسلحة قليلة نسبيا ولا يزال الكثير من أفراد العصابات السابقين طلقاء، والذين يمكن أن يعيدهم إلى النشاط مفسدون لهم دوافع سياسية أو إجرامية. وثالثا، لا يزال الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والمواد المهربة عاملا حاسما. وإذا لم يتم التصدي للاتجار غير المشروع فإنه سيستمر في إفساد مؤسسات الدولة. وسيظل الفساد، وقبوله في المجتمع بأسره، يزيد من الإفلات من العقاب. وتجدر الإشارة إلى أن حوادث الاختطاف قد تراجعت تراجعا كبيرا في عام ٢٠٠٧، لكن الظاهرة لا تزال تشكل خطرا.

٢٧ - وعلى الرغم من إدخال تحسينات هامشية على قدرة الشرطة الوطنية الهايتية، فإنها لا تزال عاجزة عن القيام بمفردها بمهام أمنية أساسية (انظر الفقرة ٣٨)، وسيلزم أن تضطلع قوات الأمن التابعة للبعثة بأنشطة مقررة رئيسية لكفالة بيئة يسود فيها الأمان والأمن، وتدعيم ما تحقق من مكاسب حتى الآن. وستكون هناك حاجة إلى وجود أمني كبير في بور - أو - برانس لتوطيد الأمن هناك. وفي الأقاليم، يتعين، نظرا لانعدام وجود مؤسسات حكومية فعالة بارزة، أن يكون هناك تواجدا أمنيا للبعثة لرصد التطورات، وتعزيز الشعور بالاستقرار، ومنع وقوع الحوادث. وسيكون من الأساسي أيضا بالنسبة للبعثة النظر في تواجد حد أدنى من الأمن على امتداد حدود البلد البرية والبحرية - وهي مهمة مقررة لم يضطلع بها بعد بسبب وجود أولويات أخرى.

٢٨ - وبناء عليه، ينبغي أن تبقي البعثة على عنصريها العسكري والشرطي في الوقت الراهن، مع إدخال تعديلات على تشكيلهما لكي تعكس الظروف والأولويات المتغيرة، التي تستدعي قيام القوات العسكرية بتعزيز قدراتها في مجالات ضبط الحدود، والهندسة، والحركة، مع خفض قدراتها من المشاة. ومن الموصى به تخفيض مستوى القوات العسكرية للبعثة بمقدار سرية واحدة (نحو ١٤٠ جنديا) وإعادة بعض المعدات الثقيلة. وسيعاد تشكيل القوات المتبقية البالغ قوامها ٠٦٠ ٧ جنديا تمشيا مع تقييم الأخطار. وستقلص البعثة وجودها العسكري في مناطق ريفية وحضرية أهدأ، حيث ستيسر قدرات الشرطة الهايتية والدولية نقل بعض مهام الدوريات الأساسية، وستعيد نشر الأفراد العسكريين لإيجاد دوريات في المناطق الحدودية البحرية والبرية، بالتعاون مع الشرطة الوطنية الهايتية وشرطة البعثة. وفي انتظار تطوير قدرات الشرطة الوطنية الهايتية للقيام بأعمال الشرطة البحرية، سيتم الاضطلاع بدوريات خفر

السواحل باستعمال مراكب صغيرة توزع على مواقع رئيسية في جميع أنحاء البلد. وستكون هناك حاجة إلى ما يصل إلى ١٦ مركبا صغيرا. وسيكون من الضروري أيضا إيجاد قدرة هندسية إضافية، فضلا عن الاحتفاظ بقوة متنقلة للتصدي لحوادث محددة.

٢٩ - ونظرا لإعادة الانتشار العسكري واستمرار محدودية قدرة الشرطة الوطنية الهايتية على القيام بالعمليات، سيلزم أن يزيد عنصر شرطة البعثة دعمه لحفظ القانون والنظام. ولذلك، يوصى بزيادة عنصر الشرطة بإضافة وحدة شرطة مشكلة يصل قوامها إلى ١٤٠ ضابطا. وتلك القدرة الإضافية ستعزز قدرة البعثة على مساعدة الشرطة الوطنية الهايتية على القيام بمهام رئيسية في إطار أعمال الشرطة الأساسية، وترسيخ التقدم المحرز في تأمين المناطق الحضرية وتحقيق الاستقرار فيها على مدى الشهور الستة الماضية، والحد من خطر حدوث نتائج عكسية قد تنتج عن تولي عنصر عسكري أصغر نوعا ما مهام إضافية تتصل بالحدود. وسيساعد فرادى ضباط شرطة البعثة في إيجاد شرطة بحرية وفي إطار الشرطة الوطنية الهايتية وسيقومون بإرشاد ومتابعة أعمال أفراد الشرطة الوطنية الهايتية المشاركين في الاضطلاع بالمسؤوليات الحدودية. وستتم تلك الأنشطة في اتساق مع الاستراتيجية العامة للبعثة ليتم تدريجيا نقل المسؤوليات الجغرافية والفنية إلى النظراء الهايتيين وتيسير مشاركة الشرطة الوطنية الهايتية في المهام التقليدية لحفظ القانون والنظام، وفقا لخطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية. وإلى جانب الجهود التي تبذلها البعثة، سيظل الدعم الثنائي المقدم لحرس سواحل هايتي أساسيا إذا ما أريد أن تتقدم هذه العملية الانتقالية.

٣٠ - وستظل الأصول الأمنية للبعثة والشرطة الوطنية الهايتية مجتمعة أقل من ٢٠ ٠٠٠ فرد، وهو عدد حدد بتحفظ في خطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية باعتباره الحد الأدنى اللازم لحفظ الأمن في البلد. وينبغي لدرجة الحراك العالية نسبيا في العنصرين العسكري والشرطي للبعثة أن يساعدا على تجنب حدوث أي انتكاسة كبيرة. وستبقى هذه الترتيبات قيد الاستعراض مع استمرار تطور البيئة الأمنية وتطور قدرة الشرطة الوطنية الهايتية.

الحد من العنف المجتمعي

٣١ - على الرغم من تضاؤل حدة العنف في هايتي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإنه لا يزال مصدر قلق شديد، وخاصة بسبب انتشار أسلحة صغيرة بحوزة مواطنين عاديين وضلوع جهات غير تقليدية في تأجيج عدم الاستقرار. بيد أن النُهج التقليدية لنزع السلاح لا تعالج الظروف الخاصة السائدة في هايتي. وإذ تقر بالحاجة إلى اتباع نهج جديد، فقد عملت البعثة بشكل وثيق مع نظيرتها الوطنية، ومع فريق الأمم المتحدة القطري وجهات مانحة لوضع برنامج للحد من العنف المجتمعي. وقد استقت تلك العملية المعلومات من بعثة

الأمم المتحدة للتقييم فضلا عن مؤتمر وطني عقد في بورت - أو - برنس ضم خبراء وطنيين ودوليين بارزين معنيين بعنف العصابات.

٣٢ - ويركز برنامج البعثة لتحقيق الاستقرار في هايتي الذي أعيد توجيهه على تقديم الدعم المؤسسي للجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبناء قدراتها. وسيركز البرنامج أيضا على مشاريع كثيفة العمالة لتوفير بديل للجريمة في المجتمعات المحلية المتأثرة بالعنف، ريثما تبذل الحكومة وشركائها الإنمائيين جهودا للإنعاش الاقتصادي على نطاق أوسع. كما سيدعم وضع سجل عن الأسلحة، ومراجعة القوانين الحالية المتعلقة باستيراد الأسلحة وحيازتها وإصلاح نظام منح تصاريح الأسلحة. وسيضم البرنامج ضباطا من الشرطة الوطنية الهايتية ممن تبين أنهم غير ملائمين للخدمة لأسباب لا تتعلق بالإجرام. ولا يمكن للجهود التي تبذلها السلطات الوطنية والبعثة للحد من العنف أن تنجح إلا من خلال المساعدات القوية الثنائية التكميلية، بما في ذلك التشجيع على العمل في المناطق المتأثرة بالعنف. وستنسق البعثة الأنشطة مع الشركاء في المجال الإنساني وفي التنمية، بما في ذلك من خلال فريق توجيهي.

٣٣ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة تقديم دعم تنفيذي للجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي الفترة التي بدأت في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، كان هناك ٢٧ مشروعا لإعادة الإدماج ومشاريع مجتمعية (تبلغ قيمتها الإجمالية ٢,١ مليون دولار) بلغت مراحل مختلفة من التنفيذ. ومن شأن تلك المشاريع أن تسهل عودة أفراد العصابات السابقين إلى مجتمعاتهم، مما يعزز قدرة المجتمعات المحلية على حلّ النزاعات سلميا، وتعزيز ثقافة السلام، ومساعدة ضحايا العنف وتأييد إنشاء وظائف مؤقتة. وتستهدف عدة مشاريع بصفة خاصة النساء، سواء كن ضحايا أو مرتكبات للعنف المسلح. وانضم حتى الآن ٣٨١ شخصا إلى برنامج إعادة الإدماج. وتم تسليم قرابة ٢٠٠ قطعة سلاح.

رابعا - إصلاح هياكل سيادة القانون

تعزيز القدرة الأمنية في هايتي

٣٤ - أُحرز مزيد من التقدم لتعزيز قدرات الشرطة الوطنية الهايتية. ويضطلع زهاء ٧ ٧٢٨ ضابطا من الشرطة الوطنية الهايتية بمهام حفظ الأمن. ومن المقرر أن يقوم ٦٣٣ ضابطا آخر من الصف التاسع عشر في أكاديمية الشرطة بالبدء بإجراء دوريات في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وهذا يتماشى مع خطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية، التي تتوخى تخريج قرابة ١ ٥٠٠ ضابط سنويا. وقد اعتمدت الشرطة منهجا جديدا للتدريب الأساسي لمدة سبعة

أشهر يليه تدريب ميداني لمدة ثلاثة أشهر. وتقدم البعثة المساعدة لكل من الأكاديمية وللمناهج الدراسية. أما بالنسبة للضباط العاملين حاليا، فقد ساعد دور المراقبة والتوجيه الذي اضطلعت به الشرطة التابعة للبعثة، بما في ذلك التدريب الميداني، في تعزيز القيم الأساسية ورفع مستويات مهاراتهم وجعلها على قدر مساو في الارتفاع لمهارات خريجي الأكاديمية.

٣٥ - وتواصل البعثة بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمل بشكل وثيق مع القيادة الهايتية على تطوير القدرات المؤسسية للشرطة الوطنية الهايتية، بما في ذلك من خلال التنسيق الوثيق مع الجهات المانحة. ويبلغ إجمالي التبرعات المعلنة والمساهمات من الجهات المانحة قرابة ٤٦ مليون دولار لدعم خطة الإصلاح، وهي تدعم إنشاء مقر جديد لهيئة التفتيش العامة للشرطة، وتجديد بعض مراكز الشرطة، وتوفير المعدات اللازمة للعمليات العادية وبناء أكاديمية شرطة وطنية جديدة. وتعمل بعثة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية الهايتية معا على إعداد خطة إنشاء الشرطة البحرية ترمي إلى تطوير قدرة محلية تتمكن شيئا فشيئا من تولي مسؤوليات تسيير دوريات على السواحل التي ستضطلع بها بعثة الأمم المتحدة في هذه الأثناء. ولا يزال الدعم الثنائي لتطوير قدرة خفر السواحل للبلد أمرا جوهريا.

٣٦ - وفي ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، دخل ٢٢٠ ضابطا من الشرطة الوطنية الهايتية رسميا برنامج الفرز والتدقيق في جيريمي. وتقوم أفرقة مشتركة من بعثة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية الهايتية بمراجعة ملفاتهم. وقد بدأت هذه الأفرقة عملها حاليا في لي كاي، حيث فتحت ٢٨٠ ملفا. وفي موازاة ذلك، فُتح ٣٠ ملفا آخر في بورت - أو - برنس لكبار مديري الشرطة الوطنية الهايتية. وقد انتهت التحريات عن الضباط الذين يجري تدريبهم في أكاديمية الشرطة للصفين الثامن عشر والتاسع عشر. وتم رفض ستة وعشرين مجندا حتى الآن بسبب التحريات التي أُجريت عنهم. ويجري المفتش العام تحقيقا منفصلا للشؤون الداخلية وأنهى وزير العدل والأمن العام فحص قرابة ٥٤٠ قضية تؤدي لإنهاء الخدمة.

٣٧ - وواصلت البعثة تعميم المنظور الجنساني في الشرطة الوطنية الهايتية من خلال وضع مواد تثقيفية للمدربين في أكاديمية الشرطة والتدريب بالاشتراك مع مراكز التنسيق الجنسانية التابعة للشرطة الوطنية الهايتية. وتأخذ مشاركة المرأة في الشرطة الوطنية الهايتية في الازدياد تدريجيا. وتشكل المرأة حاليا ٦ في المائة من ضباط الشرطة، وهناك زهاء ١٢ في المائة من طلاب كلية الشرطة في الفصل الحالي من الإناث. وفي آب/أغسطس، نفذت الشرطة الوطنية الهايتية، بدعم من البعثة، عملية تسجيل لتشجيع النساء على الانضمام إلى سلك الشرطة،

وتقدمت آلاف النساء لشغل قرابة ١٥٠ مكانا في الأكاديمية في الصف المقبل. ودعمت البعثة أيضا إنشاء وحدات لاستقبال ضحايا العنف من النساء داخل مراكز الشرطة.

٣٨ - وفي حين يعد التقدم في مجال إصلاح الشرطة أمرا مشجعا، فإن قدرة الشرطة الوطنية الهايتية لا تزال أقل من المستوى المطلوب لكفالة القانون والنظام في هايتي. فمستويات المهارة أساسية، وتطورها المؤسسي غير مكتمل وضعيف. ولا يزال الافتقار إلى الموارد الأساسية يحدّ من قدرة الشرطة الوطنية الهايتية على العمل خارج بورت - أو - برنس. ولا يزال عدد ضباط الشرطة دون المطلوب بكثير، وستحدّ عملية فرز وتدقيق ضباط الشرطة الحالية من عدد الأفراد في المستقبل القريب. ويعتبر تحقيق هيكل أمني قابل للاستمرار عملية طويلة الأجل. ووفقا لجداول زمنية لخطة الإصلاح، بافتراض عدم ظهور عقبات غير متوقعة فإن الشرطة الوطنية الهايتية تحتاج إلى أربع سنوات أخرى كي تبلغ ١٤ ٠٠٠ وهو الحد الأدنى من العدد اللازم لأداء مهام حفظ الأمن الأساسية.

النظام القضائي

٣٩ - في ٢٧ آذار/مارس، عقد الرئيس بريفال اجتماعا علنيا خاصا بشأن إصلاح مؤسسات سيادة القانون، وهي مسألة ذات أولوية في فترة رئاسته. ونتيجة لذلك، أنشئت لجنة مخصصة معنية بالإصلاح القضائي. ويرأس هذه اللجنة التي تسمى لجنة المتابعة وزير العدل والأمن العام وتضم ممثلين عن المجتمع المدني، ونقابة المحامين، ومنظمات حقوق الإنسان والأحزاب السياسية والبرلمان وبعثة الأمم المتحدة. وفي ١٣ حزيران/يونيه، قدمت اللجنة تقريرا يتضمن ١٨ توصية قصيرة الأجل للشروع في عملية الإصلاح التي دعمها بقوة الخبير المستقل للأمين العام المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي. وأصدرت اللجنة بعد ذلك خريطة طريق بتوقيتات محددة لتنفيذ التوصيات الثمانية عشر.

٤٠ - وفي الوقت نفسه، واصلت الحكومة العمل على تعزيز الإصلاح القضائي، وخاصة فيما يتعلق بوضع إطار تشريعي وتخطيط استراتيجي. وفي حزيران/يونيه، أنشأ وزير العدل والأمن العام فريقا عاملا صغيرا لإعداد خطة استراتيجية شاملة للإصلاح القضائي كي تضع الحكومة صيغتها النهائية وتعتمدها بالاتصال مع شركاء وطنيين ودوليين في إطار الخطة الاستراتيجية للحد من الفقر. كما أعدت الوزارة تعميما تخطر فيه جميع القضاة وأعضاء النيابة العامة بالإجراءات الجديدة بشأن التحقيقات الجنائية الشرعية، وتضع مبادرات للمساعدة القانونية، وخاصة لتقديم المساعدة القضائية الأساسية وإسداء المشورة القانونية للمقيمين في المناطق التي مزقها العنف.

٤١ - وفي ٣١ تموز/يوليه و ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٧، اعتمد مجلس الشيوخ بتوافق الآراء مشروعي قانونين أعدهما وزير العدل والأمن العام بشأن احترام مركز القضاة، وبشأن المجلس الأعلى الذي يشرف على عملهم. ومشروعا القانونين معروضان حاليا على مجلس النواب، في حين أن مشروع قانون ثالث، يتعلق بكلية للقضاة، لا يزال معروضا على مجلس الشيوخ. ويشكل التقدم المحرز في مشاريع القوانين تلك خطوة حاسمة باتجاه الإصلاح القضائي، بما أنها ستتيح إطارا وأدوات وآليات لمكافحة الفساد، والإفلات من العقاب والمشاكل الأخلاقية والتأديبية داخل الهيئة القضائية، فضلا عن وضع ترتيبات بشأن القضاة وأعضاء النيابة العامة.

٤٢ - وستواصل بعثة الأمم المتحدة، بالتنسيق مع شركائها، تقديم المشورة الفنية إلى كل من المؤسسات والأفراد في إطار النظام القضائي. وستتضمن مجالات محددة من الأنشطة تقديم المساعدة إلى وزارة العدل والأمن العام، والتعاون مع الجهود في هايتي الرامية إلى إضفاء الطابع المهني على الجهات القضائية، بما في ذلك من خلال برامج المتابعة (الإرشاد) والتصديق، ودعم الجهود التي تبذلها الحكومة لكفالة المتابعة القانونية الرئيسية للأنشطة الإجرامية. وستواصل البعثة مساعدة الحكومة في تعزيز تنسيق المساعدة الثنائية ولا سيما في مجالات مثل إعادة هيكلة الوزارة، ومنح شهادات كفاءة للقضاة، والمساعدة القانونية لأشد الناس ضعفا، وتحديث التشريعات الرئيسية.

نظام السجون

٤٣ - لا يزال الوضع الأمني وحالة حقوق الإنسان في سجون هايتي غير مقبولة. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٧، كان هناك أكثر من ٠٠٠ ٦ معتقل في ١٧ سجنا في مساحة لا ينبغي أن تستوعب وفقا للمعايير الدولية أكثر من ٠٨٨ ١ سجينا. ويضم السجن الوطني في بورت - أو - برنس حاليا ٧٠٠ ٢ سجين في أماكن تتسع لـ ٨٠٠ سجين. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٧، كان ٨٢,٥ في المائة من المساجين محتجزين رهن المحاكمة (٩٠,٤ في المائة من الذكور و ٥,٣ في المائة من الإناث، و ٣,٦ في المائة من القاصرين و ٠,٧ في المائة من القاصرات).

٤٤ - وكان العمل المبكر الذي قامت به اللجنة الاستشارية المعنية بالاحتجاز لفترة طويلة قبل المحاكمة، التي أنشئت في شباط/فبراير ٢٠٠٧، مشجعا. وفي ٢ تموز/يوليه قدمت اللجنة تقريرها الأول، مما أدى إلى الإفراج عن ١٥٠ شخصا، بمن فيهم حوامل وقصّر. وفي ضوء ارتفاع نسبة الاحتجاز غير القانوني قبل المحاكمة تكتسب هذه المبادرة أهميتها. وفي ٦ آب/أغسطس، قدمت اللجنة تقريرها الثاني عن احتجاز الأحداث والعدالة. ودعمت

اللجنة أيضا تدابير اتخذها وزير العدل والأمن العام ورئيس هيئة الادعاء لتحسين مراعاة الأصول القانونية وضمان مجموعة قوانين العقوبات.

٤٥ - ووضعت إدارة السجون الوطنية، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خطة استراتيجية شاملة لإصلاح السجون لفترة السنوات الخمس المقبلة، بما في ذلك التكاليف المقدرة التي صادق عليها رئيس الوزراء في ٧ آب/أغسطس. وتتألف الخطة من ستة عناصر هي: (أ) تعزيز الأمن في المرافق الإصلاحية؛ (ب) تحسين الأوضاع في السجون؛ (ج) تحسين ظروف عمل الموظفين؛ (د) إضفاء الطابع المهني على عمل الموظفين؛ (هـ) إعادة هيكلة نظام السجون، (و) تأهيل السجناء وإعادة إدماجهم في المجتمع.

٤٦ - وستقوم بعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليا بدعم إدارة السجون الوطنية لتسهيل التنسيق بين الجهات المانحة. كما قدمت بعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشورة التقنية بشأن بناء مرافق جديدة تتماشى مع المعايير الدولية. وكتدبير عاجل، نفذت بعثة الأمم المتحدة ستة مشاريع سريعة الأثر لتحسين الأحوال الصحية في ستة سجون. وسيواصل ضباط السجون الدوليون عملهم في الأقاليم لتنفيذ برنامج التوجيه والتدريب. ويعتبر استمرار مشاركة الأمم المتحدة والجهات المانحة الثنائية أساسيا في نجاح تنفيذ الخطة الاستراتيجية للإدارة الجنائية.

خامسا - حقوق الإنسان

٤٧ - لا يزال كل من الجريمة والعنف الحضري يمثلان مصدرين من مصادر القلق، على الرغم من تمتع المزيد من الهايتيين بقدر أكبر من الأمن وحرية التنقل نتيجة للعمليات الأمنية. وفي الوقت نفسه، أسفرت التحسينات في الحالة الأمنية عن إبراز ضعف النظام القضائي، حيث لا تزال أنظمة إنفاذ القانون والمحاكم والسجون عاجزة عن إدارة تدفق الأشخاص المعتقلين والمحتجزين.

٤٨ - ولا تزال التقارير التي تفيد بحدوث حالات الاعتقال التعسفي، والاحتجاز غير القانوني لدى الشرطة، وإساءة المعاملة والاستخدام المفرط للقوة تشكل قلقا بصفة خاصة. ولا تزال الشرطة الوطنية الهايتية بحاجة إلى إدخال تحسينات في مجال احترامها للإشراف القضائي، والإجراءات القانونية، والأساليب المهنية والعلمية في إجراء التحقيقات، وإمساك سجلات العمليات والسجلات القانونية. وفي هذه الأثناء، فإن نقص الخبرات التقنية، وسوء الاتصال، والإهمال، والفساد الواضح من جانب السلطات القضائية، يتسبب في العديد من

حالات الاعتقال غير القانوني، والحبس الاحتياطي المطول، وانخفاض عدد الأحكام الصادرة عن المحاكم.

٤٩ - وواصلت البعثة أعمال الرصد المنتظم لأقسام الشرطة، ومكاتب المدعين العامين، وقضاة الصلح، والمحاكم، والسجون. كما تزود السلطات المحلية والجمهور بالمعلومات عن التطورات في حالة حقوق الإنسان والأداء المؤسسي للهيئات الرئيسية المعنية بسيادة القانون. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، نظمت البعثة حلقتين دراسيتين وطنيتين تناولت خلالهما سلطتا القضاء والشرطة التحديات المعقدة المتعلقة بحماية الضمانات القضائية. كما تدعم البعثة التطوير المؤسسي لهيئة التفتيش العامة للشرطة الوطنية الهايتية في مجال حقوق الإنسان من خلال التدريب وتبادل المعلومات بشأن فرادى القضايا. وبذلت البعثة كذلك طائفة واسعة من الجهود في مجال الدعوة بالعمل بصورة وثيقة مع المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات حقوق الإنسان، والرابطات النسائية، وجماعات المصالح المهنية، ووسائط الإعلام.

٥٠ - وكانعكاس لانعدام ثقة الجمهور في النظام القضائي، يبدو أن العديد من الهايتيين يتجنب نظام المحاكم الرسمي ويعتمد على طرق أخرى للتحكيم أو فض المنازعات، بما في ذلك أعمال قتل غير قانونية. فعلى مدى الأشهر الستة الماضية، تلقت البعثة تقارير بمقتل ٦٠ شخصا بطريقة غير قانونية، وتعرُّض ٢٨ شخصا لإصابات أو تشوهات خطيرة نتيجة لمحاولة قتل غير قانونية. وبينما ارتُكبت العديد من تلك الهجمات بشكل عفوي، كانت هناك أعمال مدبرة ارتُكبت ردا على أعمال سرقة، أو منازعات عائلية، أو أنشطة العصابات، أو اتهامات بممارسة السحر. وللأسف، فإن ظاهرة القتل غير القانونية لم تتلق على مر التاريخ سوى القليل من التدقيق على الصعيد العام سواء من الدولة أو المجتمع المدني. إلا أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتُقل حوالي ٢٠ شخصا لمشاركتهم في أعمال القتل غير القانونية.

٥١ - وفي الفترة من ١٥ إلى ٢٠ نيسان/أبريل، وبالتعاون مع وزارة شؤون وحقوق المرأة، استضافت البعثة وفدا رفيع المستوى من شعبة النهوض بالمرأة بالأمم المتحدة. وبدأ الوفد عملية توفير الدعم التقني للحكومة لتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٥٢ - وستواصل البعثة أنشطة الرصد والتدريب الرامية إلى تعزيز القدرات وتيسير الإصلاح المؤسسي، مع القيام في الوقت ذاته بإعداد تقارير دورية ومواضيعية من أجل إبلاغ المؤسسات العامة الرئيسية، بما فيها الشرطة، والنظام القضائي، والسلطات الإدارية المحلية، والبرلمان، بشأن حماية حقوق الإنسان، ومكافحة الإفلات من العقاب، والإصلاح المؤسسي.

وستكفل البعثة إدماج معايير حقوق الإنسان في عملية فحص السجل الشخصي لأفراد الشرطة الوطنية الهايتية، التي سترصدها كذلك. وفي أنشطتها التدريبية المُقَدَّمة لسلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية والإدارية، ستسعى البعثة إلى التصدي للانتهاكات الرئيسية لحقوق الإنسان وللمخالفات الإجرائية التي تُلاحَظ في الميدان. كما سيُقدَّم الدعم للحكومة في إعداد خطة عمل معنية بحقوق الإنسان وتقديم التقارير إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات دولية بشأن حقوق الإنسان، وكذلك للبرلمان والمجتمع المدني. وسيجري التشديد بشكل خاص على تعزيز القدرات البرنامجية في مكتب أمين المظالم. كما ستزيد البعثة من جهودها المبذولة في مجال التربية الوطنية من أجل زيادة الوعي لدى الجمهور العريض بمسألتي حقوق الإنسان وسيادة القانون، بما في ذلك الجهود المتعلقة بإنفاذ القانون، وإقرار العدالة، ومكافحة الإفلات من العقاب، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

حماية الأطفال

٥٣ - على الرغم من التحسن الذي شهدته الفترة الأخيرة، لا يزال عدد كبير من الأطفال يتأثر بالعنف المسلح. وتستمر البعثة في تلقي البلاغات بحدوث عمليات اغتصاب وغيره من الاستغلال الجنسي الخطير للفتيات على نطاق واسع. كما تظل حالة احتجاز القُصَّر في الحبس الاحتياطي المطول مصدرا للقلق. ومن الناحية الإيجابية، استأنفت محكمة الأحداث في بور - أو - برنس أعمالها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، بدعم من البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وتعمل اللجنة الاستشارية المعنية بالحبس الاحتياطي المطول على إيلاء الأولويات لقضاء الأحداث. وتواصل البعثة واليونيسيف تقديم التدريب في مجالي حماية الطفل وقضاء الأحداث للعناصر الفاعلة في السلك القضائي ولضباط الشرطة الوطنية الهايتية.

٥٤ - وتُثير حالة الأطفال في مراكز الرعاية المؤسسية والأطفال من ضحايا الاتجار قلقا بالغا. وقد وفرت البعثة المساعدة التقنية للواء حماية القصر، ومعهد الرفاه والبحوث الاجتماعيين، ومكتب أمين المظالم، من أجل تيسير أعمال التحقيق وجمع شمل العائلات، كما تولي الأولوية لتقديم الدعم إلى وزارة الشؤون الاجتماعية من أجل تعزيز رصد مراكز الرعاية المؤسسية. وأخيرا، لا تزال حالة الأطفال العاملين بالسخرة في المنازل (المعروفين باسم restaveks) مثيرة للقلق. وتقدر اليونيسيف أن هناك ما يقرب من ٠٠٠ ١٧٣ طفل يعملون بالسخرة في المنازل في هايتي، وتبلغ نسبة الفتيات بينهم ٦٠ في المائة. وهم يعيشون في ظروف مُرَوِّعَة، وكثيرا ما يتعرضون للضرب والاستغلال.

سادسا – الشؤون الإنسانية والإنعاش والتنمية

الحالة الاجتماعية – الاقتصادية

٥٥ – أحرزت هايتي تقدما على مدى السنوات الثلاث الماضية في تحقيق الاستقرار للاقتصاد. وفي أيار/مايو ٢٠٠٧ انخفض معدل التضخم ليبلغ ٨,٣ في المائة، واستقرت العملة، وبلغت قيمة الاحتياطيات من الدولارات ما يقرب من ٢٥٠ مليون دولار، واستؤنف النمو بالرغم من كونه متواضعا. وفي ٢٣ تموز/يوليه، أكمل المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي الاستعراض الأول لبرنامج البلد الاقتصادي في إطار ترتيب مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو، مما أتاح حوالي ١١,٧ مليون دولار للصرف فورا. ويمكن لهايتي الآن أن تستفيد كذلك من المبادرتين المتعددتي الأطراف لتخفيف عبء الدين واللتين أطلقهما البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية. كما تحسنت آفاق نمو القطاع الخاص بإقرار كونغرس الولايات المتحدة للقانون المعني بتشجيع الفرص في نصف الكرة الغربي من خلال الشراكة، والذي يمنح تعريفات جمركية تفضيلية للمنسوجات، التي تمثل أكبر قطاع تصديري في هايتي.

٥٦ – وإذا حافظت هايتي على مسارها الحالي، فإنه من المتوقع أن يتزايد النمو الحقيقي في ناتجها المحلي الإجمالي من ٢,٥ في المائة في العام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٦، إلى ٣,٥ في المائة في العام المالي الحالي، وإلى نحو ٤ في المائة في الأجل المتوسط. وسيستلزم هذا التقدم مواصلة التحسن في الأمن، واستمرار الجهود الرامية إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتهيئة بيئة يمكن التنبؤ بها بقدر أكبر للأعمال التجارية. ولا تزال قدرة الحكومة على الإنفاق والتنفيذ محدودة. وتلزم معالجة عوامل هيكلية ومؤسسية مختلفة، مثل اختناقات العرض في قطاع التشييد، والهياكل الأساسية المتداعية، وعدم كفاية العرض، وارتفاع تكلفة خدمات المرافق الأساسية. وبالمثل، هناك حاجة إلى تحسين خدمات التعليم والصحة، والأطر التنظيمية لحقوق الملكية.

٥٧ – وعلى الرغم من التحسينات التي طرأت على الحالة الاقتصادية الكلية، لا تزال غالبية السكان تعاني من الفقر المدقع. ومن مصادر الإحباط المتنامي نقص فرص العمل والخدمات العامة، يفاقم منهما النمو السكاني السريع، وكذلك التفاوتات الاجتماعية الاقتصادية المستمرة. ويتسبب التدهور البيئي في المزيد من الضغط. ولا يزال يتعين بصفة عاجلة تلبية الاحتياجات الإنسانية ومواجهة الحقائق الاجتماعية – الاقتصادية للحياة اليومية، والتي تشكل معاناتها الشديدة تهديدا ضمنيا لجميع الجهود المبذولة من أجل تحقيق استقرار البلد.

٥٨ - ويمكن للبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري العمل على تنظيم تأثير المساعدة المقدمة منهما من خلال التكامل الأوثق والبرامج المشتركة. إلا أن فعاليتهما ستتوقف على دعم التعاون القوي من المانحين الثنائيين، ومشاركة القطاع الخاص من جديد. ويتعين أن يمنح المجتمع الدولي الأولوية لوضع نُهُج مبتكرة لإنجاز أحد فوائد السلام، بطرق من بينها إيجاد فرص العمل القصيرة الأجل.

٥٩ - وبينما تجري تلبية الاحتياجات القصيرة الأجل، فإن الإعداد للأجل الأطول مهم كذلك. وستقدم ورقة استراتيجية الحد من الفقر، المتوقع الانتهاء من صيغتها النهائية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، الإطار للمساعدة الدولية من خلال تحديد برامج ومشاريع ملموسة في سياق إطار إنمائي متوسط الأجل تقره الحكومة ويرمي إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وتحت قيادة الحكومة، وبمساندة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبعثة، يجري إعداد ورقة استراتيجية الحد من الفقر، من خلال عملية استشارية واسعة النطاق في أنحاء البلد.كما ستُعد منظومة الأمم المتحدة إطار عمل جديد للأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١.

الاحتياجات الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية

٦٠ - بدأت فرقة عمل دولية تضم بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والفريق القطري التابع للأمم المتحدة والشركاء والمانحين الرئيسيين، عملها في كانون الثاني/يناير للمساعدة على تحسين الوضع البائس في أحياء الأكواخ في بورت - أو - برانس، وتمثل هدفها في تحديد استراتيجية واسعة النطاق وكذلك أنشطة في تلك المجالات على المدى القصير والمتوسط. وشرعت الحكومة في تشكيل فرقة عمل خاصة بها لمنطقة سيتي سولاي بغرض تعزيز التنسيق وتنفيذ استراتيجية إنمائية متسقة. وقد وضعت فرقتا العمل مجتمعتين خطة شاملة تضم مشاريع تقدر قيمتها بمبلغ ٤٢ مليون دولار يستفيد منها حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ شخص تولت تنفيذها أو تخطيطها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والفريق القطري التابع للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، بهدف التصدي لجملة أمور منها التغذية والمياه والمرافق الصحية والمعونة الغذائية الطارئة. كما شرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة في تنفيذ مشروع نموذجي تموله حكومة النرويج لدعم المناطق الأكثر حرمانا في هايتي فيما اضطلعت المنظمة الدولية للهجرة بأنشطة تكميلية لبناء الثقة والمصالحة.

٦١ - وتأثرت هايتي بسبب قسوة المناخ خلال ٢٠٠٧، بما في ذلك الأمطار الغزيرة التي هطلت في أيار/مايو، فألحقت أضرارا بأكثر من ١٢ ٠٠٠ أسرة. وقدم المساعدة كل من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ومكتب منسق الشؤون الإنسانية، وبرنامج

الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وعمل مكتب منسق الشؤون الإنسانية بالتعاون مع الحكومة على استكمال خطط الطوارئ تحسبا لموسم قد تشتد فيه الأعاصير. وقد عززت البعثة مركزها للعمليات المشتركة بغرض زيادة قدرة البلد على الاستجابة للكوارث من خلال تحسين اللوجستيات والاتصالات والتنسيق. ونظم مكتب منسق الشؤون الإنسانية منتدى للشؤون الإنسانية والإنمائية مرة كل أسبوعين بغرض تبادل المعلومات ومناقشة القضايا الإنسانية.

٦٢ - ووجهت منظومة الأمم المتحدة نداء يغطي الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٨ لتوفير مبلغ إجمالي قدره ٩٧,٩ مليون دولار لدعم أولويات الحكومة، ريثما يجري تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقد كانت استجابة الجهات المانحة لحد الآن محدودة (١٠ في المائة من إجمالي الاحتياجات المقدرة). واستخدمت الأموال التي قدمتها إسبانيا وكندا والنرويج لتمويل الأنشطة المضطلع بها في مجالات اتقاء الكوارث، والزراعة، وصحة الأم وحماية شرائح السكان الضعيفة والمبادرات المتخذة على الحدود البرية.

٦٣ - وقدم كل من اليونسكو واليونيسيف والبنك الدولي والمانحين الثنائيين الدعم للحكومة بغرض وضع استراتيجية وطنية للتعليم. وفي إطار برامجها الصحية المخصصة للحوامل والأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، وزع برنامج الأغذية العالمي ما يزيد على ٦ ٣١٠ أطنان من المساعدات الغذائية المباشرة على حوالي ٠٠٠ ١٩٣ من المستفيدين. وتلقت مطاعم المدارس ٣ ٠٤٨ طنا من المساعدات الغذائية، التي وفرت مواد غذائية تكميلية يوميا لحوالي ٠٠٠ ٣١٢ من الأطفال الملتحقين بالمدارس. وقدم برنامج الغذاء مقابل العمل التابع لبرنامج الأغذية العالمي إلى ٠٠٠ ٤١٢ شخص ما يناهز ٨٢٩ طنا من المساعدات الغذائية، وقد أدى البرنامج بالاشتراك مع المنظمة الدولية للهجرة، والفاو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى توليد ما يزيد على مليون فرد/يوم من العمالة. وقامت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية بمعاونة منظمة الصحة العالمية واليونيسيف والبعثة بمساعدة الحكومة في تنظيم حملة مكثفة للتحصين ستشمل ما يناهز ٧ ملايين من الأشخاص. وقدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع خدمات الإدارة والدعم لمراكز الاتصالات وكذلك المراكز المتعددة الوسائط التابعة للبعثة، التي تعزز الحوار مع المجتمع المدني ووسائط الإعلام المحلية والسلطات المحلية. كما قام بإصلاح محطتين لتوليد الطاقة الكهرمائية.

سابعا – دعم البعثة

٦٤ – إضافة إلى المهام الاعتيادية، اشتملت أنشطة دعم البعثة الرئيسية على المساعدة اللوجستية من أجل إجراء الانتخابات في نيسان/أبريل، وتسليم جامعة تاباري للسلطات المحلية، ونقل الوحدة البرازيلية إلى مكان آخر. وقُدم الدعم اللوجستي أيضا للعمليات الأمنية ولإنشاء مكتب تابع للبعثة في مارتسان. وشُيِّد مركز جديد للعمليات المشتركة في مقر البعثة.

٦٥ – وظل تشجيع تقيد الموظفين بمعايير السلوك والأخذ بسياسة عدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين يحظى بالأولوية. واضطلعت البعثة بحملة توعية تتعلق بمنع الاستغلال الجنسي موجهة للجمهور وأفراد البعثة على السواء. وقد زاد عدد الموظفين الدوليين والوطنيين الذين استفادوا من التدريب ذي الصلة وتم وضع نموذجين متكاملين لتدريب الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة. ويجري توفير تدريب إضافي بشأن قضايا السلوك والانضباط لجميع الموظفين الذين يتولون مسؤوليات في مجال الإشراف والإدارة والقيادة.

٦٦ – ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، لقي ٧ من أفراد البعثة حتفهم أثناء أدائهم لمهامهم (لا يعزى سبب الوفاة إلى نيران معادية)، فيما أُجلي ٣٥ منهم إلى أماكن خارج هايتي لدواع طبية وتم إجلاء ٤٠ لدواع طبية لتلقي الرعاية على مستوى أعلى داخل هايتي. وتظل الأمراض التي تترتب عليها آثار صحية خطيرة مثار قلق كبير لدى الأفراد. ولا يزال أفراد البعثة يواجهون تهديدات أمنية خطيرة. ومنذ كانون الثاني/يناير، اختطف ثمانية موظفين وطنيين، وتعرض ما يناهز ٣٠ موظفا وطنيا ودوليا للاعتداء.

ثامنا – الجوانب المالية

٦٧ – رصدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٨٤/٦١ المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، مبلغ ٨٠٠ ٣٧٢ ٥٣٥ دولار، أي ما يعادل مبلغ ٤٠٠ ٦١٤ ٤٤ دولار شهريا، للإبقاء على البعثة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، ستكون تكلفة الإبقاء على البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في حدود المبالغ التي أقرتها الجمعية العامة.

٦٨ – وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، بلغت قيمة الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ١٦٤,٨ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٢ ٠٧٤,٦ مليون دولار.

٦٩ - وحتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، بلغ مجموع المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات وبوحدات الشرطة المشكلة ١٥,١ مليون دولار. وتم سداد تكاليف القوات حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٧، وتكاليف المعدات المملوكة للوحدات حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧، وفقا لجدول السداد الفصلي.

تاسعا - ملاحظات

٧٠ - سافرت في ١ و ٢ آب/أغسطس إلى هايتي لتقييم عملية تحقيق الاستقرار وإعادة تأكيد التزام الأمم المتحدة إزاء هايتي. وقد أجريت محادثات مكثفة مع أعضاء حكومة هايتي وبرلمانها، وكذلك مع الأعضاء المؤثرين الآخرين في مجتمع هايتي، واستعرضت عمل البعثة. وزودتني زيارتي بوعي مباشر بالمستوى الذي تقف عنده هايتي الآن في وقت يسود فيه الأمل بخلاف ما كان متوقعا على مدى عقود. ويستند تفاؤلي على إنجازات هائلة تمت حتى الآن، وتصميم قيادة وشعب هايتي على معالجة الأسباب الجذرية لأزمة هايتي، بدعم من المجتمع الدولي. ومع ذلك فإنه يبدو من الواضح بجلاء طول الرحلة المتبقية وهشاشة المكاسب التي تحققت مؤخرا، كما أن هناك احتمال فعلي بإمكانية تبدد هذه المرحلة الحالية المفعمة بالأمل ما لم يتم تدعيمها بواسطة التزام ورؤية على المدى الطويل. ويُعتبر الالتزام الهايتي والدولي أساسيا لتدعيم هذه الإنجازات الأولية وكفالة أن تصبح أساسا صلبا للمزيد من التقدّم نحو ١الاستقرار والتنمية المستدامة.

٧١ - ولا تزال المسؤولية عن استمرار الاستقرار في هايتي تقع في المقام الأول وقبل كل شيء على عاتق قيادتها وشعبها. ويتعين على جميع العناصر الفاعلة أن تنحي جانبا النُهج التي تؤدي إلى الانقسام وأن تتبنى الحوار والتعاون وهو ما دعا إليه الرئيس بريفال. ويعتبر التقدّم المحرز مؤخّرا على طريق إصدار تشريع رئيسي يتعلّق بالإصلاح القضائي تطورا مشجّعا بهذا الشأن. وتحظى بنفس الأهمية القرارات الرامية إلى تعزيز مؤسسات الحكم، مثل السلطات المحلية، وإنشاء مجلس انتخابي دائم. ويُمكن زيادة تعزيز الاحترام لسيادة القانون ومؤسسات الدولة بتأييد مبادرات الرئيس بريفال لوضع حد للإفلات من العقاب والقضاء على الفساد. ويتعين تعزيز هذه القيم، بما في ذلك بواسطة أفراد المجتمع المدني والقطاع الخاص.

٧٢ - وسيتطلب تدعيم الإنجازات التي تحققت مؤخرا دعما دوليا مستمرا وكبيرا، بما في ذلك عن طريق استمرار نشر البعثة، كما دعا إلى ذلك الرئيس بريفال خلال زيارتي. وتبقى مساعدة البعثة أساسية لدعم جهود هايتي من أجل تحقيق الأهداف الرئيسية في مجالات مثل الحكم، والأمن، وسيادة القانون، وتعزيز مؤسسات الدولة، واحترام حقوق الإنسان، بهدف تهيئة بيئة مواتية للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

٧٣ - وأوصي لذلك بأن يمدّد مجلس الأمن ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا، مع الاحتفاظ بمسؤولياتها المنصوص عليها في القرارات السابقة. وبعد الإنصات بعناية إلى أولويات الرئيس بريفال وتقييم الوضع على أرض الواقع، فإنني لا أرى أي حاجة إلى تغيير الولاية الحالية، ولكنني أعتقد أنه ينبغي للبعثة أن تعيد تدريجيا توجيه وتشكيل نفسها لكي تعكس الظروف المتغيرة على أرض الواقع.

٧٤ - وفي حين أن الشرعية الديمقراطية للقيادة الهايتية قد أرست الأسس لبداية جديدة، فإن الاستقرار سيتوقف على قدرة السلطات على جميع المستويات على وضع السياسات وتقديم الخدمات العامة. وستشمل المجالات الجديدة التي قد تحتاج فيها البعثة إلى تقديم الخبرة التقنية على الصعيد الوطني إدارة الحدود، واستراتيجيات الأمن، ومكافحة الفساد. ويعتبر وجود موظفين مناسبين تابعين للبعثة، ولديهم الخبرة في مسائل إدارة الحدود، أمرا أساسيا لدعم جهود حكومة هايتي في هذا المجال. وستحتاج البعثة أيضا إلى مساعدة السلطات المحلية على بلوغ مستوى الحد الأدنى من الكفاءة لخدمة دوائرها. ولا يزال إنشاء المشاريع ذات الأثر السريع يؤدي إلى إحداث فرق ملموس، بما في ذلك عن طريق تعزيز الدعم الجماهيري للبعثة وتنفيذ ولايتها وتعزيز سلامة وأمن أفرادها.

٧٥ - وتم إحراز مكاسب ملموسة باستعادة سلطات الدولة للمناطق الحضرية التي تسيطر عليها العصابات. وأوضح استعراض التهديدات والتحديات والمخاطر الأمنية مع ذلك أن الوضع لا يزال هشّا، وأن الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار لا تزال قائمة. ويمكن للعنف السياسي أو الإجرامي المتجدد أن يعاود الظهور، وكذلك الاضطرابات الأهلية. وفضلا عن ذلك، فإن عدم تواجد قوات الأمن على طول الحدود يقوّض بشدة الجهود الرامية إلى استقرار البلد. وسيواصل أفراد حفظ السلام الدوليين تحمّل مجمل المسؤوليات المتصلة بالأمن، وذلك رهنا بالتطوير التدريجي للشرطة الوطنية الهايتية. وتحتاج القوة الراهنة للبعثة مع ذلك إلى التغيير لمواجهة الوضع الراهن والتهديدات المحتملة بفعالية، ولدعم الأولويات التي عرضها الرئيس بريفال. وبناء على ذلك، أوصي بإعادة تشكيل العناصر الأمنية للبعثة وفقا للمفاهيم الواردة في الفقرتين ٢٨ و ٢٩ من هذا التقرير، وبتخفيض قوام قواتها بمقدار سرية واحدة، ليبلغ مجموعها ٠٦٠ ٧، بينما ستجري زيادة عنصر الشرطة بها بمقدار وحدة إضافية من الشرطة المشكّلة، لكي يبلغ مجموعها ٠٩١ ٢ شرطيا (من بين هذا العدد ١٤٠ ١ من الضباط في تسع وحدات للشرطة المشكّلة).

٧٦ - وستدخل هذه الترتيبات في نطاق الإطار الإجمالي للتحول التدريجي نحو الاعتماد على الهياكل الهايتية لحفظ الاستقرار، مع النقل التدريجي للمسؤليات الوظيفية أو الجغرافية مع

النمو المقابل لقدرات الشرطة الوطنية الهايتية. وتحقيقا لهذه الغاية، ستواصل البعثة تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية. وستتعاون البعثة أيضا بصورة وثيقة مع السلطات الهايتية لدعم البلدان الشامل للإصلاح القضائي. ويتعين استكمال هذه العمليات بجهود متجددة لدعم نظام السجون، حيث لا تزال الأحوال غير مقبولة. ولا يزال تأييد البعثة للدعم المؤسسي والنهوض بالحكم الرشيد يشكّل مبدءا أساسيا.

٧٧ - وخلال فترة الولاية المقبلة، ستضع البعثة خطة موحدة، مع وجود معايير أساسية واضحة لقياس التقدم المحرز. وسترد في تقريري المقبل إلى مجلس الأمن المزيد من التفاصيل والتوضيح للاستراتيجية الانتقالية للبعثة. إلاّ أن جهود البعثة يمكن فقط أن تصبح ناجحة إذا ما جرى استكمالها بمساعدة ثنائية جريئة في المجالات ذات الأولوية، بما فيها الانتخابات. ويتعين في المقام الأول على العناصر الفاعلة الثنائية والقطاع الخاص أن يقدّموا المساعدة للإنعاش الاقتصادي للبلد وتعزيز إيجاد فرص العمل.

٧٨ - وختاما، أود أن أعرب عن تقديري لشجاعة وتفاني الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين التابعين للبعثة، وإلى تلك الحكومات التي قدّمت الجنود وأفراد الشرطة للعملية. وأود أيضا أن أسجل امتناني الخالص لممثلي الخاص الذي انتهت مدة ولايته، إدمون موليه، الذي شكّلت قيادته وتصميمه ومهاراته السياسية إسهاما رئيسيا في كفالة إحراز تقدّم ملموس نحو تحقيق الاستقرار للبلد.

المرفق الأول

بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي: البلدان المساهمة بأفراد عسكريين ووحدات

(في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٧)

البلد	ضباط الأركان	الجنود	المجموع
الأرجنتين	١٠	٥٥٢	٥٦٢
الأردن	١٠	٧٤٦	٧٥٦
إكوادور	١	٦٦	٦٧
أوروغواي	١٣	١ ١٣٤	١ ١٤٧
باراغواي	لا يوجد	٣١	٣١
باكستان	١	–	١
البرازيل[أ]	١٥	١ ١٩٦	١ ٢١١
بوليفيا	٣	٢١٥	٢١٨
بيرو	٥	٢٠٥	٢١٠
سري لانكا	١٠	٩٥٠	٩٦٠
شيلي	٥	٤٩٧	٥٠٢
غواتيمالا	٥	١١٤	١١٩
فرنسا	٢	–	٢
الفلبين	١	١٥٥	١٥٦
كرواتيا	٣	–	٣
كندا	٤	–	٤
نيبال	١٠	١ ٠٩٨	١ ١٠٨
الولايات المتحدة الأمريكية	٣	–	٣
المجموع	**١٠١**	**٦ ٩٧٩**	**٧ ٠٨٠**

(أ) بما في ذلك قائد القوة.

المرفق الثاني

بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي: البلدان المساهمة بضباط الشرطة ووحدات الشرطة المشكلة

(في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٧)

البلد	ضباط الشرطة	وحدات الشرطة المشكلة	المجموع
الاتحاد الروسي	٦	–	٦
الأرجنتين	٤	–	٤
الأردن	٤	٢٩٠	٢٩٤
إسبانيا	٤١	–	٤١
أستراليا	١	–	١
أوروغواي	٢	–	٢
باكستان	–	٢٤٩	٢٤٩
البرازيل	٤	–	٤
بنن	٥٢	–	٥٢
بوركينا فاسو	٥٧	–	٥٧
تركيا	٢٢	–	٢٢
تشاد	١	–	١
توغو	١١	–	١١
جمهورية أفريقيا الوسطى	١	–	١
رواندا	١١	–	١١
رومانيا	١٠	–	١٠
السلفادور	٣	–	٣
السنغال	٦٦	٨٥	١٥١
شيلي	١٣	–	١٣
الصين	١١	١٢٥	١٣٦
غينيا	٤٨	–	٤٨
فرنسا	٧١	–	٧١
الفلبين	١١	–	١١
الكاميرون	٤٢	–	٤٢
كندا	٥٧	–	٥٧
كولومبيا	٢	–	٢

البلد	ضباط الشرطة	وحدات الشرطة المشكلة	المجموع
مالي	٦١	–	٦١
مدغشقر	١	–	١
مصر	١١	–	١١
موريشيوس	١	–	١
نيبال	٢١	١٢٥	١٤٦
النيجر	٧٣	–	٧٣
نيجيريا	٤	١٢٥	١٢٩
الولايات المتحدة الأمريكية	٤٩	–	٤٩
المجموع	**٧٦٠**	**٩٩٩**	**١ ٧٧٠**

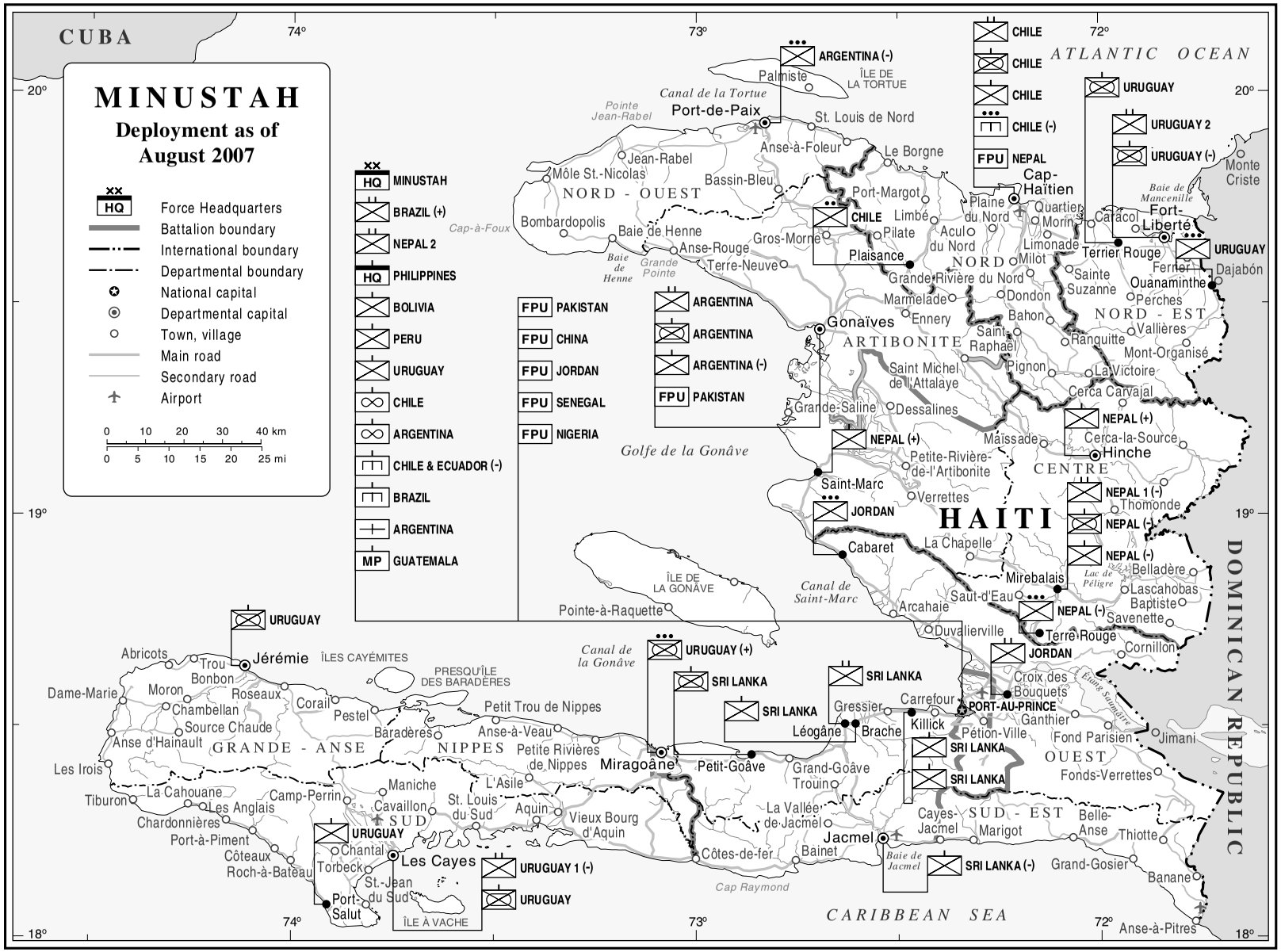

Map No. 4224 Rev. 18 UNITED NATIONS
August 2007

Department of Field Support
Cartographic Section